



النشرة اليومية للاتحاد UAC DAILY MONITOR

24 تشرين الثاني (نوفمبر) 2020 نشرة يومية إلكترونية تصدر عن اتحاد الغرف العربية



■ "فيتش" تعدّل نظرتها لتونس من مستقرة إلى سلبية

يسلط الضوء على تدهور إدارة المالية العامة، وربما شخّ السيولة المالية. وتصل المتأخرات إلى 8 مليارات دينار تونسي (2.85 مليار دولار)، تشكل نسبتها 7.2 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي لعام 2020. وتوقعت الوكالة أن تغطي تونس احتياجاتها التمويلية خلال الفترة 2020 - 2022 من خلال دعم الدائنين الرسميين، وإصدارات السوق المحلية وتمويل البنك المركزي. ووفقاً للوكالة فإنّ تعافي الاحتياطيات الأجنبية للبلاد إلى 8.4 مليارات دولار في نهاية أكتوبر/ تشرين الأول، من 5.4 مليارات دولار منتصف 2019، يدعم قدرة خدمة الدين الخارجي للحكومة.

المصدر (صحيفة العربي الجديد، بتصرّف)

عدّلت وكالة فيتش للتصنيف الائتماني، نظرتها إلى تونس من مستقرة إلى سلبية، مع الإبقاء على تصنيفها الائتماني عند "B" أي عند درجة المخاطرة. وبحسب الوكالة تعكس التوقعات السلبية تقادم مخاطر السيولة المالية والتدهور الحاد في المالية العامة وبيئة الاقتصاد الكلي، الناجمة عن صدمة جائحة فيروس كورونا. وتتوقع "فيتش" اتساع عجز الحكومة المركزية إلى 10.5 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي في 2020، من 3.3 في المئة في 2019، بما يتماشى بشكل عام مع هدف مشروع الموازنة التكميلية. وكشفت "فيتش" عن أنّ التراكم غير المعلن للمتأخرات الحكومية، يشير إلى وجود حصة كبيرة من الإنفاق خارج الميزانية من خلال الشركات المملوكة للدولة، ما

deterioration of public financial management and possibly the lack of financial liquidity. Arrears amount to 8 billion Tunisian dinars (\$2.85 billion), accounting for 7.2 percent of GDP for 2020.

The agency expects that Tunisia will cover its financing needs during the period 2020-2022 through support for official creditors, local market issues and central bank financing. According to the agency, the recovery of the country's foreign reserves to \$8.4 billion at the end of October, from \$5.4 billion in mid-2019, supports the government's external debt service ability.

Source (Al-Araby Al-Jadeed Newspaper, Edited)

■ Fitch Amends its Outlook of Tunisia from Stable to Negative

Fitch Ratings Agency amended its view of Tunisia from stable to negative, while maintaining its credit rating at "B", i.e. at the level of risk.

According to the agency, the negative expectations reflect the exacerbation of financial liquidity risks and the sharp deterioration in public finances and the macroeconomic environment, resulting from the shock of the Coronavirus pandemic. Fitch expects the central government's deficit to widen to 10.5 percent of GDP in 2020, from 3.3 percent in 2019, in line with the goal of the supplementary budget project.

Fitch revealed that the unannounced accumulation of government arrears indicates the existence of a large share of off-budget spending by state-owned companies, highlighting the

الإمارات تسمح للمستثمرين الأجانب بتملك الشركات

سمحت دولة الإمارات العربية المتحدة للمستثمرين الأجانب، بتأسيس الشركات وتملكها بشكل كامل دون الحاجة لاشتراط جنسية معينة. وأصدر رئيس الإمارات، الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان، مرسوماً يقضي بتعديل قانون الشركات، يُتيح لرواد الأعمال والمستثمرين الأجانب إمكانية تأسيس الشركات وتملكها بشكل كامل دون الحاجة لاشتراط جنسية معينة. وتضمنت التعديلات إلغاء الشرط الذي يُلزم



ومنح المرسوم بقانون السلطة المحلية المختصة صلاحيات تشمل تحديد نسبة معينة لمساهمة المواطنين في رأسمال أو مجالس إدارات كل الشركات التي تؤسس في نطاق اختصاصها، والموافقة على طلبات تأسيس الشركات بخلاف الشركات المساهمة وتحديد الرسوم وفق الضوابط التي يعتمدها مجلس الوزراء. وتعفي التعديلات المستثمرين الأجانب من الحد الأدنى لنسبة

ملكية مواطني الإمارات، ومع ذلك، لن ينطبق القانون على بعض الشركات المستعبدة بناءً على قرارات مجلس الوزراء وتلك المملوكة بالكامل للحكومات الفيدرالية أو المحلية أو الشركات التابعة لها.

المصدر (صحيفة الراي الكويتية، بتصرف)

الشركة الأجنبية التي ترغب في فتح فرع لها داخل الدولة بأن يكون لها وكيل من مواطني الدولة. كما تضمنت إعادة تنظيم بعض أحكام وقواعد الشركات ذات المسؤولية المحدودة والمساهمة، وإلغاء المرسوم بقانون اتحادي رقم 19/ لسنة 2018 في شأن الاستثمار الأجنبي المباشر.

The UAE Allows Foreign Investors to Own Companies

The United Arab Emirates allowed foreign investors to fully establish and own companies without the need for a specific nationality.

The President of the UAE, Sheikh Khalifa bin Zayed Al Nahyan, issued a decree to amend the Companies' Law, allowing foreign entrepreneurs and investors to fully establish and own companies without the need for a specific nationality.

The amendments included abolishing the requirement that a foreign company wishing to open a branch within the state must have an agent from among the country's citizens. It also included the reorganization of some provisions and rules for limited liability and shareholding companies, and the cancellation of Federal Decree-Law No. 19 of 2018 in

the matter of foreign direct investment.

The Decree-Law grants the competent local authority powers that include determining a certain percentage of citizens' participation in the capital or boards of directors of all companies that are established within their jurisdiction, approving applications for establishing companies other than joint-stock companies and determining fees in accordance with the controls approved by the Council of Ministers. The amendments exempt foreign investors from the minimum percentage of ownership of UAE citizens, however, the law will not apply to some companies excluded based on cabinet decisions and those wholly owned by federal or local governments or their subsidiaries.

Source (Al-Rai Newspaper-Kuwait, Edited)

البنك المركزي الأردني يتوقع انكماشاً اقتصادياً 3 في المئة

أكد محافظ البنك المركزي الأردني الدكتور زياد فريز، أن "الإجراءات التي نفذها البنك المركزي والتي امتازت بأنها استباقية ووقائية واحترافية، هدفت لتعزيز قدرة القطاعات الاقتصادية على مواجهة التداعيات السلبية لجائحة كورونا"، إضافة إلى رفع منعة الاقتصاد الوطني.

وتوقع أن يشهد الاقتصاد الأردني انكماشاً اقتصادياً خلال هذا العام بنسبة 3.0 في المئة، وذلك بسبب الإغلاق والحظر الذي تم تطبيقه للحد من انتشار وباء "كورونا" منذ بداية منتصف آذار 2020، موضحاً أن "جائحة كورونا كان لها تأثير خاص على حركة التجارة الخارجية، والدخل السياحي، وتدفقات الاستثمار الأجنبي، وتحولات العاملين في الخارج. وتعد هذه المؤشرات أبرز محددات ميزان المدفوعات".



وأكد أن "الجهاز المصرفي الأردني سليم ومتين وقادر بشكل عام على تحمل الصدمات والمخاطر المرتفعة نتيجة تمتع البنوك في الأردن بمستويات مرتفعة من نسب كفاية رأس المال هي من بين الأعلى في منطقة الشرق الأوسط". وكشف المحافظ فريز، عن نمو موجودات البنوك المرخصة خلال الأشهر الثمانية الأولى من العام الجاري بحوالي 3.0 في المئة، ليلعب حوالي 55.3 مليار دينار، مقارنة مع نمو نسبته 3.2 في المئة خلال الفترة نفسها من العام السابق. كما

ارتفع إجمالي التسهيلات الائتمانية خلال الأشهر الثمانية الأولى من هذا العام بحوالي 1.6 مليار دينار وبنسبة نمو حوالي 5.8 في المئة مقارنة مع حوالي 3.5 في المئة خلال الفترة نفسها من العام السابق.

المصدر (صحيفة الدستور الأردنية، بتصرف)

The Jordanian Central Bank Expects an Economic Contraction of 3%

The Governor of the Central Bank of Jordan, Dr. Ziyad Fariz, affirmed that "the measures implemented by the central bank, which were distinguished by being proactive, preventive and precautionary, aimed to enhance the ability of economic sectors to face the negative repercussions of the Corona pandemic, in addition to raising the immunity of the national economy."

Fariz expected that the Jordanian economy would witness an economic contraction during this year by 3.0 percent, due to the closure and the ban that was applied to limit the spread of the Corona epidemic since the beginning of mid-March 2020, explaining that "the Corona pandemic had a special impact on foreign trade, tourism income, foreign investment flows, and remittances from workers abroad. These indicators are the most

important determinants of the balance of payments."

"The Jordanian banking system is sound, solid, and generally able to withstand shocks and high risks, as a result of banks in Jordan enjoying high levels of capital adequacy ratios, which are among the highest in the Middle East region," he affirmed. Governor Fariz revealed that the assets of licensed banks during the first eight months of this year grew by about 3.0 percent, to about 55.3 billion dinars, compared to a growth of 3.2 percent during the same period of the previous year. The total credit facilities increased during the first eight months of this year by about 1.6 billion dinars, with a growth rate of about 5.8 percent compared to about 3.5 percent during the same period of the previous year.

Source (Ad-Dustour Newspaper-Jordan, Edited)



■ نمو أصول البنوك الخليجية 9.9 في المئة

الثاني 2020. بينما تراجع إيرادات القطاع بنسبة 5.8 في المئة على أساس سنوي خلال الربع الثالث من العام الحالي. وسجلت البنوك الإماراتية التراجع الوحيد خلال الربع الثالث من العام على أساس ربعي، بنسبة 1.1 في المئة، فيما سجلت البنوك الكويتية أعلى نسبة ارتفاع بنسبة 11.6 في المئة. وزادت إيرادات البنوك السعودية والقطرية بنسبة 6.4 في المئة و5.8 في المئة على التوالي. ويصل عدد المصارف الخليجية العاملة في دول الخليج نحو 168 بنكا يخدمون نحو 58 مليون نسمة. وتستحوذ الإمارات على أكبر عدد من البنوك بنحو 48 مصرفاً، ثم السعودية والبحرين 31 مصرفاً لكل منهما، ثم الكويت 22، وقطر وعمان 18 مصرفاً لكل منهم.

المصدر (وكالة الأناضول، بتصرف)

كشفت تقرير بحثي صادر عن شركة "كامكو" انفسست الكويتية، عن نمو أصول البنوك الخليجية خلال الربع الثالث من العام الحالي، بنسبة 9.9 في المئة حيث بلغت 2.53 تريليون دولار. في حين كانت بلغت أصول البنوك الخليجية 2.47 تريليون دولار بنهاية الربع الثاني 2020. وساهمت البنوك الإسلامية في تعزيز نمو الأصول خلال الربع الثالث، بعد تسجيل أصولها لمعدل نمو بنسبة 2.6 في المئة، مقابل 2.1 في المئة للبنوك التقليدية. ووفقاً للتقرير، فقد سجل صافي ربح قطاع البنوك 56.5 في المئة خلال الربع الثالث من العام الجاري على أساس ربع سنوي، إلى 7.5 مليارات دولار.

ونما إجمالي إيرادات البنوك المدرجة بأسواق الخليج بنسبة 4.1 في المئة بالربع الثالث إلى 19.6 مليار دولار، مقابل 18.8 مليار دولار في الربع

■ The Assets of Gulf Banks Grew by 9.9 percent

A research report issued by the Kuwaiti company "KAMCO" Invest revealed that the assets of Gulf banks during the third quarter of this year increased by 9.9 percent, reaching \$2.53 trillion. While the assets of Gulf banks amounted to 2.47 trillion dollars by the end of the second quarter of 2020. Islamic banks contributed to boosting asset growth during the third quarter, after their assets recorded a growth rate of 2.6 percent, compared to 2.1 percent for ordinary banks. According to the report, the net profit of the banking sector recorded 56.5 percent during the third quarter of this year on a quarterly basis, to \$7.5 billion. The total revenues of banks listed in the Gulf markets grew by 4.1 percent in the third quarter to \$19.6 billion, compared to \$18.8 billion in the second quarter of 2020. While the

sector's revenues declined by 5.8 percent on an annual basis during the third quarter of this year.

The Emirati banks recorded the only decline during the third quarter of the year, on a quarterly basis, by 1.1 percent, while Kuwaiti banks recorded the highest increase of 11.6 percent. Saudi and Qatari bank revenues increased by 6.4% and 5.8% respectively. The number of Gulf banks operating in the Gulf states is about 168, serving about 58 million people. The UAE has the largest number of banks with about 48 banks, then Saudi Arabia and Bahrain with 31 banks each, then Kuwait 22, Qatar and Oman with 18 banks each.

Source (Anadolu Agency, Edited)